

غرفة دبي تتعاون مع ماستركارد لتشجيع وتحفيز تبني المدفوعات الرقمية





حمد بوعميم: تنمية اقتصاد الإمارة الرقمي من الركائز الأساسية لاستراتيجيتنا 2022-2024

خالد الجبالي: عازمون على المساهمة في تسريع انتقال دبي إلى الاقتصاد الرقمي
معهد ماستركارد للاقتصاد: نمو اقتصاد الإمارات يتسارع بشكل ملحوظ هذا العام
دبي: «الخليج»

أعلنت غرفة تجارة وصناعة دبي عن توسيع شراكاتها مع ماستركارد بهدف الاستفادة من خدمات ماستركارد في مجالات البيانات والتحليلات بما يساهم في دفع النمو الاقتصادي للإمارة. وتهدف الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين إلى تشجيع وتحفيز تبني المدفوعات الرقمية، والمساهمة في تحول دبي إلى اقتصاد رقمي، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارة.

وستقدم ماستركارد، بموجب هذا التعاون، تقنياتها الخاصة بالتحليلات المستندة إلى البيانات، لتزويد الغرفة برؤى حول أنماط إنفاق المستهلكين سريعة التغير، بما في ذلك قياس معدلات استخدام الوسائل الرقمية. هذا وستقوم ماستركارد باستعراض بعض هذه الأفكار والرؤى خلال ورش عمل تستضيفها غرفة دبي.

وقال حمد مبارك بوعميم، مدير عام غرف دبي: «نحن سعداء بالعمل مع ماستركارد لدعم عملية صنع القرار بما يساهم في تعزيز التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات. إن تنمية الاقتصاد الرقمي في الإمارة وتطوير بيئة الأعمال هو إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجيتنا 2022-2024. ومن خلال الاستفادة من تكنولوجيا ماستركارد العالمية المتقدمة، سيكون بإمكاننا ضمان تحقيق هذه الأهداف من خلال رؤى وتحليلات معمقة ودقيقة تدعم الحكومة وقطاع الأعمال والأفراد على حد سواء».

نموذج جديد

وكانت غرف دبي قد انتقلت في العام الماضي إلى نموذج جديد يشكل نقلة نوعية للأعمال في دبي، وذلك بهدف تعزيز مكانة الإمارة مركزاً عالمياً للأعمال وللاقتصاد الرقمي. وتستند استراتيجية غرف دبي التي تم تبنيها مؤخراً إلى أربع ركائز رئيسية تتضمن تعزيز بيئة الأعمال وتطويرها، وجذب الشركات العالمية إلى دبي، وتسهيل التوسع العالمي للشركات المحلية، والنهوض بالاقتصاد الرقمي للإمارة.

من جانبه، قال خالد الجبالي، الرئيس الإقليمي لشركة ماستركارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: «نحن، في ماستركارد، مستمرّون بدعم شركائنا من الهيئات والدوائر الحكومية في دبي، تشجعنا على ذلك مواصلة تبني الإمارة للتكنولوجيا الحديثة بما يدعم نمو الأعمال ويعزز استدامتها. ونحن عازمون على المساهمة في تسريع انتقال دبي إلى الاقتصاد الذكي، مع إيلاء أهمية خاصة لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من مزايا العالم الرقمي، وذلك من خلال تحويل البيانات الضخمة إلى رؤى مفيدة للأعمال».

انتعاش قوي

ووفقاً لمعهد ماستركارد للاقتصاد، يتسارع النمو الاقتصادي في دولة الإمارات بشكل ملحوظ خلال عام 2022. ويترافق مع زيادة متانة الاقتصاد ارتفاع معدلات التضخم بعد سنوات من الانكماش. ويعد زيادة الطلب لدى المستهلكين المحليين في دولة الإمارات ركيزة أخرى للنمو الاقتصادي، حيث تشهد الدولة انتعاشاً قوياً في قطاع السفر بداية من النصف الثاني من عام 2021 وهو الأمر المتوقع استمراره خلال هذا العام. وفي مسارٍ موازٍ، ارتفع الإنفاق على قطاعات الفنادق وسيارات الأجرة واستئجار السيارات، لا سيما في إمارتي دبي والشارقة. كما تواصل الاعتماد على الوسائط الرقمية عبر الإنترنت بشكل كبير في قطاعات متعددة بما في ذلك الأجهزة الإلكترونية، أما التحول التصاعدي الأكثر أهمية على صعيد التجارة الإلكترونية فقد كان في قطاع المطاعم.

هذا وتتصدر ماستركارد جهود الشمول الرقمي من خلال تعاونها مع العديد من الحكومات في جميع أنحاء المنطقة، وتساهم الشركة في تمكين المدن الذكية باعتبارها أداة أساسية لبناء مستقبل أكثر اتصالاً وشمولية. وتعتمد ماستركارد من خلال شراكاتها، على تقديم حلول ذكية وتقنيات مبتكرة تجعل مدن اليوم أكثر كفاءة وشمولية.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.